

مصارف

شفافية * مصداقية * ثقة

انطلاقاً من مبدأ الشفافية التي ينتهجها مصرف ليبيا المركزي للتفاعل مع المواطنين والرد على استفساراتهم وتساؤلاتهم مباشرة عن طريق المصرف المركزي ودون الانجرار خلف بعض الأخبار التي يتم تداولها في بعض الأحيان بطريقة خاطئة ووفقاً لمصادر غير مسؤولة .. عليه يمكننا استخدام البريد الإلكتروني التالي :

mediaoffice@cbl.gov.ly

من أجل التواصل معنا والتفاعل معكم وعاشت ليبيا حرة

السنة الأولى - العدد التاسع * الثلاثاء 19 صفر 1434 - الموافق 1 يناير 2013

نصف شهرية تصدر عن مكتب الإعلام بمصرف ليبيا المركزي * توزيع مجاناً

مؤتمر الخدمات المصرفية الإسلامية .. حلالة التجربة وواقع البنية التحتية للقطاع

ص 05

تحليل لأهم المتغيرات الاقتصادية والنقدية في نهاية الربع الثالث من عام 2012

ص 06



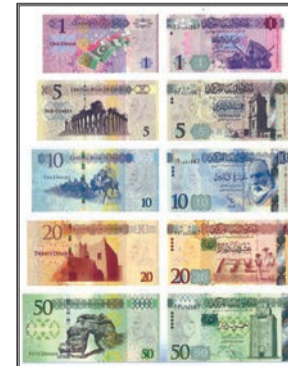
مفوضية حسن الجوار الأوروبية .. دعم القطاعات الحيوية في ليبيا

قال المفوض الأوروبي للسياسة الجوار (ستيفان فول) إن تحقيق الاستقرار في ليبيا هو المفتاح للسماح بالتحول الديمقراطي، وفقاً لتطلعات الشعب الليبي، وفي هذا الصدد أعلن الاتحاد الأوروبي عن إطلاق ثلاثة برامج، بغية تحقيق تنوع التجارب والخبرات لدعم ليبيا الجديدة في وضع حلولها الخاصة ليصل إلى التحديات الأكثر إلحاحاً التي تواجهها. وسيتم تفعيل البرامج الثلاثة برامج الجديدة التي تغطي مجالات التعليم الفني والمهني، وتقديم التدريب والتنمية، ودعم النظام الصحي، وتعزيز الديمقراطية

والحكم الرشيد والثقافة المدنية في قطاعي الأمن والعدالة، عام 2013، وسيتم تمويلها من مفوضية الجوار والشراكة الأوروبية ENPI على وجه التحديد. وسيخصص مبلغ 6.5 مليون يورو من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج لقطاع التعليم، الهادفة إلى دعم مشاريع الشباب العاطلين عن العمل ودمج المقاتلين السابقين، في حين سيتم منح برنامج الصحة مبلغ 8.5 مليون يورو، بغية تحسين خدمات الصحة العامة، وسيجري صرف 10 ملايين يورو لمساعدة الحكومة الليبية لمواجهة

التحديات السياسية والأمنية. وفقاً لبيان صحفي صادر عن المفوضية فإن البرامج التي أعلن عن تمويلها تتماشى مع الرسائل المشتركة للاتحاد الأوروبي "استجابة جديدة لجوار متغير" و"شراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك مع جنوب البحر الأبيض المتوسط". والغرض من الرسائل هو تمكين التحول الديمقراطي وبناء المؤسسات في ليبيا، وتعزيز الشراكة مع المجتمع المدني في ليبيا وتعزيز التنمية المستدامة، في ظل اقتصاد يعتمد أساساً على العائدات من قطاع الطاقة.

العملة الليبية الجديدة قيد التداول نهاية (فبراير) القادم



التداول بموجب هذا القرار لدى المصارف التجارية نهاية دوام عمل يوم الاثنين الموافق 2012/12/31. وأعطى المصرف المركزي المصارف التجارية مهلة لا تزيد عن أسبوع عمل اعتباراً من التاريخ المذكور لإيداع مبالغ الأوراق المسحوبة بحساباتها لدى مصرف ليبيا المركزي. وطلب مصرف ليبيا المركزي في بيانه من المصارف وفروعها كافة تمكين

أعلن محافظ مصرف ليبيا المركزي عن البدء في تداول العملة الجديدة في ليبيا، بفئاتها التي تشمل الدينار والخمسة دنانير والعشرة دنانير والعشرين والخمسين دنانيراً مع نهاية شهر فبراير القادم. وأكد الكبير في تصريح لوكالة الأنباء الليبية على هامش الاجتماع الثامن لمجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي بمدينة سبها أن المصرف كان قد بدأ مطلع أكتوبر المنصرم في سحب الإصدارين الرابع والخامس من العملة الورقية فنتي (الخمسة دنانير) و (العشرة دنانير)، وأن عملية السحب ستواصل وفقاً للمنهجية التي اعتمدها مجلس إدارة المركزي. وكان مصرف ليبيا المركزي قد أصدر القرار رقم (37) لسنة 2012، بشأن إبطال مفعول الإصدارين الرابع والخامس من العملة الورقية فنتي (الخمسة دنانير) و (العشرة دنانير) وسحبها من التداول، وذلك اعتباراً من يوم الخميس الموافق 2012/11/01، تطبيقاً لنص المادة الرابعة والثلاثين من قانون المصارف على أن يكون آخر موعد لقبول الأوراق النقدية المسحوبة من

الجمهور من تقديم ما بحوزتهم من الأوراق النقدية المسحوبة من التداول لاستبدالها أو إيداعها في حساباتهم، وتنظيم العمل بالكيفية التي تكفل سير عمليات الاستبدال أو الإيداع في سهولة ويسر وفق المواعيد المحددة في هذا الإعلان... وتعتبر الرسوم على واجهة العملة الجديدة عن رموز تاريخية، ومعالم طبيعية وثقافية وأثرية تنتمي إلى الحضارات في ليبيا، بما في ذلك قوس افزجان أحد الأوقاس الطبيعية بسلسلة تادرارات أكاكوس، جنباً إلى جنب مع منارة سيدي اخريبيش بمدينة بنغازي، على ورقة الـ 50 دينار، وحملت واجهات ورقة الـ 20 دينار، رسماً للجامع العتيق بمدينة أوجلة، ومنظراً من معالم مدينة غدامس، فيما تجبر رسوم الزينة لورقة الـ 10 دنانير عن مرحلة الجهاد الليبي ضد الاحتلال الإيطالي. وعلى ورقة الـ 5 دنانير رسم لبرج الساعة أحد أهم وأبرز معالم مدينة طرابلس، وعلى الجانب الآخر رسم يظهر معبد زيوس من مدينة شحات الأثرية، وتوج الدينار بمنظر تعبر عن ثورة الـ 17 من فبراير وعلم الاستقلال.



التقرير السنوي لإدارة الرقابة على المصارف

صدر مؤخراً عن مصرف ليبيا المركزي التقرير السنوي لإدارة الرقابة على المصارف والنقد لسنة 2010-2011 متضمناً لمؤشرات السلامة المالية والاستقرار بالقطاع المصرفي الليبي. ويأتي هذا التقرير للسنة الثالثة على التوالي بعد أن اعتمد مصرف ليبيا خطة لتطوير الرقابة المصرفية. فقد أظهرت المؤشرات التي تضمنها التقرير استمرار القطاع نسبياً في تحقيق مستهدفاته في الربحية والسيولة خلال عام 2010..

التفاصيل في العدد القادم

مفتتح

الجزء الثاني

أبعاد الاقتصاد الوطني في ظل ليبيا الجديدة

المحور الأول: تصحيح التشوهات الاقتصادية: سياسة الدعم لها تأثير مباشر على انخفاض الكفاءة الاقتصادية، وتؤدي إلى انعدام العدالة الاجتماعية، فانخفاض الكفاءة الاقتصادية وهو ما يعرف بسوء تخصيص الموارد يترتب عليه تشوه الأسعار، وخاصة في مجال الطاقة ودعم أسعار البترول والكهرباء، وكذلك المغالاة في استهلاك الخبز والطاقة في البيوت، وكذلك تريح البعض من التهريب وازدواج الأسعار.. سياسة الدعم تؤدي إلى تشوه الأسعار، حيث يتم الاستثمار في صناعات كثيفة استخدام الطاقة، ورأس المال على حساب كثافة عنصر العمل، مما يؤدي إلى عدم قدرة الاقتصاد على استيعاب البطالة، وعدم الاستفادة من الوفرة النسبية لعنصر العمل. وقد أظهرت الإحصائيات أن نسبة الشباب في ليبيا تفوق 60%، تؤدي سياسات الدعم أيضاً إلى انعدام العدالة الاجتماعية، حيث تكون السلعة هي المدعومة وليس صاحب الحاجة، ويترتب على ذلك أن أصحاب القدرة الشرائية هم أكثر المستفيدين من الدعم، الأمر الذي يترتب عليه عدم تحقيق الهدف منه، ولعل المستفيد الأكبر هم سكان المدن أكثر من غيرهم. ولذلك فإن الخطوة الأولى في إبراز الهوية الاقتصادية للوطن الجديد تكمن في معالجة هذا الخلل من خلال:

الحصر الدقيق ويتطلب ذلك قاعدة بيانات على مستوى الوطن، تكون المرجع الحقيقي في هذا الشأن.

دعم أسعار السلع النهائية وليس المدخلات. حرية التسعير وفق آليات السوق.

توجيه الدعم إلى الأسر في مجموعها بدل الدعم المخصص للسلع.

تشجيع الفقراء ومحدودي الدخل على المشاركة في أنشطة منتجة لتحسين دخلهم ورفع مستوى معيشتهم.

المحور الثاني:

إقحام القطاع الخاص والعام في شراكة من أجل الوطن من خلال أعمال آية (Private Partnership) إن ذلك سيعمل على خلق توازن حقيقي في سوق العمل والإنتاج، وحتى يتحقق ذلك يجب علينا استهداف هدف حقيقي للشراكة، وليكن 60% قطاع خاص، 40% قطاع عام خلال فترة متوسطة 5 سنوات.

المحور الثالث:

تنمية القطاع المصرفي وتجميع موارد الدولة وتسيمة السوق النقدية بشكل يضمن توفير الكفاءة التمويلية لجميع القطاعات المستهدفة بالتنمية المستدامة للوصول إلى الأهداف التالية خلال مدى زمني قدره 5 سنوات إلى تحقيق المستهدفات الآتية:

تنويع الاقتصاد.

تنويع مصادر الدخل.

تقليل الاعتماد على النفط.

تحقيق جزء كبير من الاكتفاء الذاتي.

تقليل التباين بين دخول الأفراد.

تحقيق التنمية المكانية المتوازنة لجميع مدن ليبيا الجديدة.

هذا باختصار ودون توسع ملخص الأهداف والبرامج التي تحدد هوية اقتصادنا المتوقع والذي ستكون فيه الدولة من حيث دورها في الاقتصاد هي الصانعة لمؤشرات الاقتصاد الكلي متمثلة في الاستقرار والتوازن الخارجي والعدالة في التوزيع ومنع الاحتكار ويكون دور المجتمع ممثلاً في كل عناصر إنتاجه المتاحة هو الباحث عن نهضة اقتصادية كبيرة ومتنوعة تحقق حلم الثورة وترسي الرحمة والتعاون بين أبنائها وتجعل أرواح الشهداء ترفرف في سلام لأن دماءهم الزكية هي التي صنعت وستصنع المستقبل الواعد في كل ربوع ليبيا الجديدة.

توصية بتنفيذ مبادرة المركزي بشأن الصيرفة الإسلامية

هذا المجال ..

وعرضت في هذه الورشة تجربة ليبيا في الصيرفة الإسلامية، والتشريعات الشرعية لإجراءات العمليات المتعلقة بالمنتجات الإسلامية، والمهارات الفنية والإدارية وسبل اكتشاف الأخطاء وطرق معالجتها، وفتح باب الحوار لنشر ثقافة هذه الصناعة وتبادل المعرفة بشأنها ..

وتركزت محاور الورشة على التعريف بالمفاهيم الأساسية للاقتصاد الإسلامي، والمنتجات الرئيسية في الصيرفة الإسلامية، بالإضافة إلى شرح آلية عمل بعض منتجات الصيرفة الإسلامية، وتوضيح أسس وكيفية التحول من العمل المصرفي إلى العمل المصرفي الإسلامي، والوقوف على الخطوات التي خطتها ليبيا في مجال الصيرفة الإسلامية .. واستهدفت الورشة موظفي المصارف، وشركات التأمين، ومؤسسات المجتمع المدني، ورؤساء الشركات، ورجال الأعمال، وأئمة المساجد والوعاظ، والأكاديميين، لتعريفهم بواجباتهم الشرعية والوطنية لإنجاح الصيرفة الإسلامية في ليبيا ..

يشار إلى أن هذه الورشة عقدت بالمجمع الإداري بمدينة هون وهي ضمن سلسلة من ورش العمل التي تنظمها اللجنة الاستشارية للصيرفة الإسلامية لمصرف ليبيا المركزي بعدد من المدن الليبية بهدف التعريف بالاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية في ليبيا ودورها في تحقيق التنمية ..



خبراء مصرفيون ومختصون في شؤون الصيرفة الإسلامية يدعون المصارف التجارية التي لديها الرغبة في التحول للصيرفة الإسلامية إلى وضع مبادرة مصرف ليبيا المركزي بهذا الشأن موضع التنفيذ ..

وأكدوا في توصياتهم بورشة العمل التي أقيمت الأحد 11/25 بمدينة هون بالجفرة على أهمية تشجيع إقامة المشروعات الصغرى وتقديم التسهيلات اللازمة لها من حيث الترخيص والتسجيل والتمويل والتسويق، وتقديم منتجات تمويلية تتلائم مع خصائص المناطق الليبية ..

ودعت التوصيات الجامعات والمعاهد العليا إلى استحداث وتطوير الدراسات العلمية الخاصة بالاقتصاد الإسلامي والمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية الأخرى كمؤسسات الاستثمار الإسلامي، وشركات التكافل والتأمين التعاوني ...

وأكدت التوصيات على ضرورة الاهتمام بالموارد البشرية وتدريبها وصقلها، والتنسيق مع وسائل الإعلام المختلفة لنشر الوعي المصرفي الإسلامي وتوضيح دوره الإيجابي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع الليبي ..

وأشادت التوصيات بتوجه الجهات الرسمية في تأسيس ودعم مسيرة الصيرفة الإسلامية في ليبيا ودور المصارف الليبية التي بدأت بهذا العمل وفي مقدمتها مصرف الجمهورية الذي كان له السبق في



مصرف ليبيا المركزي

اجتماع لمتابعة نشاط الصيرفة الإسلامية

عقد صباح الأربعاء 11/14 بمقر مصرف ليبيا المركزي اجتماع موسع برئاسة السيد المحافظ ضم مستشار المحافظ لشؤون الصيرفة ورئيس مجلس إدارة مصرف الجمهورية ومدير عام مصرف الجمهورية ورئيس قطاع الصيرفة الإسلامية بمصرف الجمهورية ومدير مكتب الإعلام بمصرف ليبيا المركزي .. وتطرق الاجتماع إلى التركيز على الجانب الإعلامي لتعريف المواطن بالصيرفة الإسلامية والتفاعل المباشر معه والرد على استفساراته في هذا الشأن، على أن يتم إشراك كافة الجهات ذات العلاقة بما فيهم الدعاة والوعاظ وأئمة المساجد ... وخلص الاجتماع إلى ضرورة إعداد تقرير بشكل دوري وعرضه على مصرف ليبيا المركزي للإطلاع على ما يتم اتخاذه ومتابعة العمل اليومي في هذا الشأن ...

الرؤى .. الأهداف .. الطموح

صندوق ضمان أموال المودعين ينظم ورشة عمل حول ضمان الودائع



المصرفي ومصادر التمويل ودورها في خلق التنمية المستدامة، والدور الرقابي للصندوق على المصارف التجارية، ومدى التداخل بين صندوق ضمان أموال المودعين والمؤسسة المصرفية ... وحضر أعمال الورشة رئيس وأعضاء مجلس إدارة صندوق ضمان المودعين، ورؤساء مجالس الإدارة بالمصارف الأعضاء بالصندوق، ورئيس جمعية المصارف الليبية، رئيس مجلس رجال الأعمال الليبيين، مدير إدارة البحوث والدراسات بمصرف ليبيا المركزي ..

كما حضر الورشة المدير العام لمؤسسة ضمان الودائع بالأردن، ومدير عام صندوق ضمان الودائع المصرفية بالسودان مدير مجموعة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ..

بالسودان مدير مجموعة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) تجربة السودان في مجال ضمان ودائع الصيرفة الإسلامية ومصادر تمويل صندوق ضمان أموال المودعين في السودان ... ورحبت مدير عام مؤسسة ضمان الودائع الأردنية السيدة "جمانة عبد الجبار" بانضمام ليبيا إلى المنظمة الدولية لضمان الودائع وسعيها الحثيث للاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال ... وأكدت السيدة "جمانة عبد الجبار" في تصريحات صحفية أن استضافتها لحضور فعاليات هذه الورشة أتاحت الفرصة لبحث أوجه التعاون المصرفي وتبادل الخبرات بين ليبيا والأردن .. وتضمنت فعاليات الورشة حلقة نقاش حول المخاطر المالية وطرق حماية القطاع

عقدت صباح يوم الأحد 12/16 بفندق الودان بطرابلس ورشة عمل حول ضمان الودائع نظمتها صندوق ضمان أموال المودعين تحت شعار (الرؤى، الأهداف، الطموح) وتهدف الورشة إلى تسليط الضوء حول مفهوم ضمان الودائع المصرفية وطرق حماية أموال صغار المودعين، وتشجيع الادخار وتعزيز الثقة بالنظام المصرفي وتحقيق الاستقرار المالي وإدارة المخاطر المصرفية.. كما تهدف الورشة إلى تأسيس نظام لضمان الودائع في ليبيا بالاستعانة بتجارب بعض الدول العربية المتقدمة في هذا المجال .. وأوضح رئيس مجلس إدارة الصندوق نائب محافظ ليبيا المركزي السيد "علي سالم الحبري" أن الورشة تهدف إلى التعريف بصندوق ضمان أموال المودعين والاستفادة من تجارب الآخرين في تطوير النظام المالي في ليبيا والنأي عن المخاطر المحتملة المتعلقة بالازمات المالية .. وقال "الحبري" في كلمته بافتتاح الورشة " إن نظام ضمان الودائع هو نظام وقائي يختص بحماية وتأمين أموال المودعين والتي تشمل الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية والودائع لأجل حسابات التوفير .. وأضاف أن "من أهم مزايا الصندوق تحقيق استقرار النظام المصرفي المالي ودعم الثقة بين المودعين" ومن جهته استعرض المدير العام لصندوق ضمان الودائع المصرفية

المركزي يدعو المصارف التجارية إلى التأكد من سلامة مراكزها المالية

طالب مصرف ليبيا المركزي كافة المصارف التجارية في ليبيا والمصرف الليبي الخارجي بضرورة التأكد من سلامة البيانات الواردة بالمراكز المالية التابعة لهم ومراجعتها ... ودعا المصرف في منشور تحصلت صحيفة مصارف على نسخة منه المصارف المذكورة إلى تفعيل دور المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية بحيث تكون مسؤولة مسؤولة مباشرة عن صحة المركز المالي للمصرف ... كما دعا المصرف في منشوره المصارف إلى الالتزام التام في كل العمليات المصرفية بمعايير الرقابة المصرفية الدولية ..



مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي يعقد اجتماعه الثامن في مدينة سبها

عقد مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي يوم الأربعاء 11/28 بمدينة سبها اجتماعه العادي الثامن للعام 2012 ... وتابع مجلس الإدارة في هذا الاجتماع سير العمل بالإدارات والفروع التابعة لمصرف ليبيا المركزي، وبحث السبل الكفيلة بتطوير القطاع المصرفي في ليبيا ... وأوضح محافظ مصرف ليبيا المركزي السيد «الصادق الكبير» أن عقد هذا الاجتماع بمدينة سبها يأتي ضمن متابعة مجلس إدارة المصرف لعمل الفروع والإدارات التابعة له بمختلف المدن، وللوقوف على الصعوبات التي تواجه تقديم الخدمات المصرفية للمواطنين بكافة مناطق ليبيا ... وأكد «الكبير» أن مصرف ليبيا المركزي يتبنى حاليا خطة خمسية يهدف من خلالها إلى تأهيل موظفي المصرف بإقامة دورات تدريبية تخصصية قصيرة وطويلة المدى في الداخل والخارج للنهوض بالأداء المصرفي في ليبيا ... وحث المحافظ المصارف التجارية العاملة في ليبيا إلى تخصيص جزء من ميزانياتها خلال السنة القادمة لتطوير الموارد البشرية بالقطاع المصرفي ..

المصرف الليبي الخارجي .. ورشة عمل بالتعاون مع مصرف «اليوباي» الإيطالي

العالمية والمصرف الخارجي هو المصرف الوحيد الذي أنجز العديد من التطورات الحديثة المصرفية الموائمة للعصر ...

وشدد في كلمة له في هذه الورشة على ضرورة الاهتمام بتدريب العناصر المصرفية وتطوير القطاع المصرفي من أجل الحفاظ على المؤسسات المصرفية داخل ليبيا ..

وحضر الورشة مدير الإدارات بكافة المصارف التجارية في ليبيا، ومندوبين عن مصرف اليوباي الإيطالي وعدد من مدراء الإدارات في مختلف الشركات «التجارية والصناعية والخدمية» والجامعات، وعدد من المهتمين والمختصين بالمجالات الاقتصادية والمصرفية ..

شنية: «إن هذه الورشة تهتم بالتعريف بالمصارف التجارية في مجال الاعتماد والضمانات وشرح الدورة المستندية لها ..

وأكد في تصريح لوكالة الأنباء الليبية على ضرورة مشاركة القطاع العام بالخاص لخلق هوية جديدة وضرورة استتباب الأمن والأمان في البلاد الأمر الذي يساعد على وضع هوية جديدة لتشيط عجلة الاقتصاد الليبي ومن ثم نجاح العملية المصرفية داخل المصارف الليبية ..

من جهته ثمن مدير عام المصرف الليبي الخارجي الأستاذ «محمد محمد بن يوسف» الدور الهام الذي يقوم به المصرف في مواكبة التطورات والمستجدات على الساحة المصرفية

نظم المصرف الليبي الخارجي يوم الأحد 12/16 بطرابلس ورشة عمل بعنوان «التدريب والتطوير من أجل رفع الكفاءة» بالتعاون مع مصرف اليوباي الإيطالي وهو أحد مساهمات المصرف الليبي الخارجي الذي يملك فيه المصرف نسبة 62 في المائة .. وتهدف الورشة التي استمرت خمسة أيام إلى التعريف بالمعايير المصرفية الدولية، وكيفية تطويرها وأثرها على سير العملية المصرفية داخل المصارف .. بالإضافة إلى زيادة كفاءة الأداء لدى العاملين في المصارف، ومواكبة أحدث الأساليب العلمية المستخدمة في تطبيق العملية المصرفية .. وأوضح مدير إدارة العلاقات بالمصرف الليبي الخارجي الأستاذ «عبد الرؤوف

أوراق اقتصادية

د. محمد عبد الجليل أبوسينة

القطاع المالي في ليبيا.. الواقع والتحديات

مجال تطوير خدمات السمسة وضمان تغطية الاكتتاب في الإصدارات، يسرع من نمو السوق واضطلاعها بدور أساسي كإحدى مكونات النظام المالي المنشود في ليبيا.

ولا يقتصر الأمر على القطاع المصرفي، والسوق المالي، بل أن الدعوة إلى الإصلاح تمتد لتشمل مجالات أخرى مثل التوسع في خصخصة مشاريع القطاع العام، بعد إصلاح هيكلها الإدارية والتمويلية، وإصلاح صندوق التقاعد، وبعث نشاط التأمين الاجتماعي مجدداً، وتعديل الأنظمة الضريبية، والتسريع في تأسيس صناديق الاستثمار، بما في ذلك صناديق الاستثمار التعاوني لجذب مدخرات صغار المدخرين وتوجيهها للاستثمار في الأسهم.

ومن نافذة القول، في معرض الحديث عن الإصلاح المالي، وفي سبيل إرساء قواعد راسخة لإيجاد قطاع مالي متطور في ليبيا، التأكيد على ضرورة الاستفادة من الدروس التي خرج بها العالم من الأزمات المالية التي تعرض لها خلال السنوات الماضية، ومن أهم هذه الدروس مايلي:-

إمكانية انتقال الأزمة من بلد إلى آخر، بالنظر إلى الترابط الكبير بين اقتصادات الدول، والنمو السريع لأسواق رأس المال، حيث تُمكن المعلومات المتوفرة للمستثمرين من تصفية أوضاعهم والهروب برساميلهم مما يعرض النظام المالي والاقتصادي الحقيقي للخطر. تؤدي المعايير المنظمة للعمل المالي، وزيادة الشفافية، والحوكمة، وتحسين رقابة المؤسسات، إلى تعزيز مقومات استقرار النظام المالي الدولي. كما أن إحراز تقدم في هذه المجالات يؤدي إلى تجويد المعلومات ويساعد على اتخاذ القرارات على نحو أفضل، ويُسهّل على الحكومات تقييم المخاطر الاقتصادية الكلية والمالية في داخل حدودها وفي البلدان الأخرى التي ترتبط معها بعلاقة تجارية واستثمارية.

مراجعة أوجه القصور في ركائز النظام المالي التي تضم: قواعد الحيلة المالية والإشراف، ونظم الرقابة الداخلية للمصارف، ونظام السوق حيث من المتوقع أن يؤدي تحسين الشفافية والإفصاح إلى تقوية قدرة الأسواق المالية على تبين المشاكل ومعالجتها في مرحلة مبكرة. ينصح بأهمية تبني برامج تقييم القطاع المالي (FSAP) الذي ينفذه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بهدف التعرف على مواطن القوة والضعف في القطاع المالي وتحليل أفضل للنظم المالية للبلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي، وهو ما يستند إلى مشاورات المادة الرابعة من اتفاقية صندوق النقد الدولي، التي يجريها الصندوق مع الدول الأعضاء.

أما بالنسبة للتحديات المستقبلية، وحيث أن اللاعب الرئيسي في القطاع المالي في ليبيا حالياً هو المصارف، كما أسلفنا، وأن هناك عدم تناسب واضح بين ما تمكنت هذه المصارف من حشده من مدخرات الأفراد والمؤسسات وما قامت بتقديمه من تمويلات مباشرة، وهيكلة توظيفات هذه المصارف وكفاءته - مما يشير إلى ضعف دور المصارف في الوساطة المالية، وأن معظم الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص يتجه للتمويل قصير الأجل ومتوسط الأجل ويستهدف قطاع التجارة الخارجية والإنشاءات، وبعض المشروعات الصناعية، بالإضافة إلى بعض القروض المشتركة لقطاع النفط وقطاع المواصلات - فإن تغيير هذه الصورة يمثل التحدي الرئيسي أمام المصارف، بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية للمصارف، مما يؤثر في كفاءة استخدام موارد الجهاز المصرفي وتدني معدلات الربحية به.. ومن جهة أخرى فإن تخفيض نسبة الديون المتعثرة في إجمالي محفظة المصارف يشكل تحدياً كبيراً للقطاع المالي بأكمله، وأن استمرار ارتفاع نسبة الديون غير المنتظمة يحد من قيام هذا القطاع بالدور المنشود في أثناء مرحلة التحول. كما يعتبر التحسين من أساليب وبرامج التدريب المطبقة لدى القطاع المصرفي وتخصيص موازنات مهمة لهذا الغرض، والاستثمار البشري، المدخل المناسب لتحقيق النقلة النوعية المطلوبة في عمل القطاع المصرفي، مما يفتح آفاقاً لتبني وتطبيق الخدمات المصرفية الإلكترونية وتجويد نوعية الخدمات المصرفية في ليبيا.

المصرف المركزي في السنوات العشر الماضية، بالرغم من أهميتها، والنجاحات التي تم تحقيقها، إلا أنها تعتبر غير كافية لتطوير القطاع المالي الليبي ليكون في مصاف القطاعات المالية في الدول العربية الأخرى، فبالرغم من تحرير أسعار الفائدة (الدائنة والمدبنة) ومحاولات إصلاح القطاع المصرفي وتطوير نظم الرقابة والإشراف على المصارف، وتنفيذ مشروع نظام المدفوعات الوطني، والنجاح الكبير في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الليبي ودعم قوته الشرائية، والقضاء على السوق الموازية، إلا أن الإصلاح المالي يتطلب العمل على تطوير نظام مالي ذي قاعدة عريضة يشمل أسواق النقود وأسواق رؤوس الأموال، ومؤسسات الوساطة المالية غير المصرفية، بالإضافة إلى إدخال مجموعة متنوعة من الأدوات المالية، مما يساعد في استقطاب المدخرات وتوجيهها إلى أكثر الأوعية الاستثمارية كفاءة، ويساعد في جذب وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية للعمل في ليبيا، كل ذلك يُعزز من إمكانات المحافظة على التوازن، وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي. وعلى صعيد السوق المالي في ليبيا، الذي يعتبر من الأسواق الناشئة، بل ويعتبر من آخر الأسواق المستحدثة على مستوى الدول العربية، حيث مازال دور السوق محدوداً بالنظر إلى محدودية عدد المؤسسات المالية المدرجة بالسوق، وافتقاره للأدوات المالية اللازمة لاستقطاب المدخرات وتوجيهها نحو أوعية الاستثمار الأكثر كفاءة، فإن تطوير التشريعات التنظيمية والرقابية المتعلقة بالسوق، يساعد على تعزيز الثقة في هذه السوق الناشئة، وتحسين وضع السيولة بها. كما أن تطوير السوق وتعميق عملياتها في جوانب الوساطة المالية وعلى وجه الخصوص في

يقلص من ملكية الدولة في هذه المؤسسات، مما يعزز المنافسة، ويحسن من كفاءة تخصيص رأس المال وتعبئة المدخرات المحلية بشكل أفضل.

دعم الجهود الرامية إلى إرساء دعائم الصيرفة الإسلامية، وتشجيع المؤسسات المصرفية الإسلامية وتوفير الدعم المؤسسي لمقابلة احتياجاتها، بحيث تعامل هذه المؤسسات على أسس مختلفة مقارنة بالمصارف التقليدية، ويمتد هذا الموضوع إلى طبيعة الودائع التي تحتفظ بها هذه المؤسسات لدى المصرف المركزي وكيفية التعامل معها، باعتبار أن هذه المصارف لا تستفيد من دور المصرف المركزي كمقرض أخير وقت الحاجة. إيجاد وتطوير سوق للاقتراض بين المصارف، وبما يمكنها من الاحتفاظ بقدر مناسب من السيولة دون الحاجة إلى الاحتفاظ بحجم كبير من الأصول القصيرة الأجل. وبالقياس بما أسفرت عنه دراسات أجريت حول بعض الاقتصادات النامية، يمكن القول إن النظام المالي في ليبيا هو من النوع الذي يتم فيه الاعتماد على المصارف (المحلية) عوضاً عن سوق رأس المال (Bank-Based Financial System) في القيام بوظائف الوساطة المالية، حيث تمكّن القطاع المصرفي من حشد ودائع (تحت الطلب ولأجل) تتجاوز 45.0 مليار دينار، في نهاية عام 2010م، وهو ما يعادل حوالي 44% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، في حين بلغت التسهيلات المصرفية المباشرة وغير المباشرة نحو 74.0 مليار دينار، أو ما نسبته 72% من الناتج المحلي الإجمالي في نفس السنة، بينما بلغت نسبة القروض والتسهيلات المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 13%. إن الإجراءات التي تم اتخاذها على صعيد

بالرغم من النداءات المتكررة حول تفعيل دور المصارف في الاقتصاد الوطني، والمناقشات الجادة حول الإصلاحات الاقتصادية وضرورتها في المرحلة الراهنة التي تمر بها ليبيا، بعد انتصار ثورة السابع عشر من فبراير، إلا أننا لا نكاد نسمع حديثاً عن القطاع المالي الليبي، الذي يشكل المظلة التي تنضوي تحتها كل المؤسسات المصرفية والمالية العاملة في الاقتصاد. وبالرغم من الدور المهم الذي تلعبه المصارف في الاقتصاد الوطني إلا أن هذا الدور يظل محدوداً، وتظل هذه المصارف عاجزة عن تحقيق مستهدفاتها في غياب النظرة الكلية لكافة مكونات القطاع المالي التي تتعاقد أدوارها وتتكامل لتحقيق غايات الاقتصاد الوطني في النمو الاقتصادي والاستقرار.

«إن وجود نظام مالي قادر على حشد الموارد المالية وتخصيصها بكفاءة للأغراض المنتجة، يعتبر من المتطلبات الرئيسية لتحقيق معدلات نمو عالية وقابلة للاستمرار». وعندما نتحدث عن القطاع المالي، في أية دولة، نجد أنه يتكون من، المصارف التجارية، المصارف الإسلامية، المصارف المتخصصة، شركات التأمين، صناديق الاستثمار، الصناديق السيادية، شركات التأجير التمويلي، شركات الصرافة، شركات الوساطة المالية، صناديق التحوط، والسوق المالي. ويشكل غياب آلية فعّالة لمتابعة حركة القطاع المالي ككل، أحد نقاط الضعف في النظام المالي في ليبيا. وتعتبر جوانب الضعف في القطاع المالي في أية دولة مصدراً أساسياً للخلل وزيادة احتمالات التعرض للأزمات المالية، وهو ما أسفرت عنه تجربة الأزمة الآسيوية في عام 1997م، تلتها الأزمة الروسية عام 1998م، ثم الأزمة البرازيلية، ولا شك أن الأزمة المالية العالمية في عام 2008م، تزدى في جانب مهم منها إلى غياب الآلية الفعّالة للرقابة والإشراف على المؤسسات المالية.

وفي ليبيا، هناك حاجة ملحة لتقوية وتطوير الأنظمة المالية والمصرفية حتى تتمكن من دعم التغيرات الهيكلية في الفترة القادمة من بناء ليبيا الجديدة. كما أن المطالبة بدور فاعل للقطاع الخاص في الاقتصاد الليبي، لن يتأتى بالشكل المطلوب ما لم يتم تطوير القطاع المالي والأنظمة المالية التي تحكمه بشكل متكامل. وحتى تكون الإصلاحات المرجوة في القطاع المالي (المصارف، والمؤسسات المالية غير المصرفية... الخ) ناجحة، يجب أن تكون ضمن إستراتيجية أكثر شمولاً للتغيير الاقتصادي والهيكلية. وهناك جملة من الاشتراطات الضرورية لنجاح أية عملية إصلاحية في هذا المجال، ينبغي الانتباه إليها والعمل على توفيرها، ويأتي في مقدمتها مايلي:-

مراجعة التشريعات السارية، وإصدار التشريعات والقوانين اللازمة لأعمال دور القطاع المالي كوحدة واحدة ووفقاً للتوجهات الجديدة في الدولة الليبية. تقوية النظم المالية (الرسمة، السيولة)، وتبني معايير وأساليب إدارة المخاطر، والحوكمة، وممارسات المحاسبة وتدقيق الحسابات وفقاً للمعايير الدولية. إشراك القطاع الخاص، من خلال تحمل جزء من أعباء تمويل برامج التصحيح المالي مما يقلل من الخطر المعنوي الذي يترتب على توقعات تتعلق بقيام القطاع العام بحمايتهم من الخسائر عند حدوث أزمات. كما ينبغي أن توجه الجهود نحو معالجة عدد من القضايا المهمة والتي تعتبر مكملة لمتطلبات إصلاح القطاع المالي، ومنها:-

توحيد جهات الإشراف والرقابة على النظام المالي والنقدي، بالنظر إلى تطور الدور والمهام التي أصبحت تمارسها المؤسسات المالية (المصارف، شركات التأمين، صناديق الاستثمار... الخ) وتداخلها حيث تجد المصارف تقدم الخدمات المصرفية التقليدية، وتؤسس صناديق الاستثمار، وإدارة المحافظ... الخ، كما يقوم السوق المالي وصناديق الاستثمار بمهام مماثلة، وكذلك شركات التأمين، مما يجعل في تعدد هيئات الإشراف والرقابة على هذه المؤسسات (المصرف المركزي، وزارة الاقتصاد أو المالية، والسوق المالي)، ضياعاً للموارد وقصوراً في مراجعة نشاطات هذه الجهات، وازدواجية في الإجراءات، ناهيك عن تنازع الاختصاصات، مما يحول دون تطور القطاع المالي وتأديته لدوره على النحو الأمثل، ويعرضه للمخاطر النظامية، ويعرض الاقتصاد الوطني للأزمات المالية. إعادة هيكلة المصارف والعمل على خصخصة المؤسسات المالية غير المصرفية وعلى النحو الذي

العملة الليبية الجديدة



رد مصرف ليبيا المركزي على مقالة :-



الواقع المصرفي في ليبيا بين الموظف والمساهم

طالعنا صحيفة الوطن الليبية عبر موقعها على شبكة المعلومات الدولية بتاريخ 2012/10/29 بمقالة بعنوان: الواقع المصرفي في ليبيا بين الموظف والمساهم للكاتب عبد الرؤوف الشريف عبد الله.

أشار الكاتب ، في معرض حديثه عن واقع القطاع المصرفي الليبي ، إلى أنه لاحظ استمرار تردّي وضع العمل المصرفي والمصارف التجارية الحكومية منها والخاصة ، وقد أورد بعض القرائن التي اعتبرها دالة على تخلف القطاع المصرفي في ليبيا ، وفقاً لما أورده . ومصرف ليبيا المركزي ، إذ يشكر صاحب المقالة على حرصه واهتمامه بأوضاع القطاع المصرفي الليبي ، يرحب دائماً بالنقد البناء ، والأفكار الإيجابية ، ويستمتع جيداً لما يقدمه المتتبعون لمسيرة القطاع المصرفي ، ويعمل جاهداً على الأخذ بالمقترحات البناءة التي تهدف إلى الرقي بالقطاع المصرفي ، خدمةً للصالح العام .

وإذ يتفق مصرف ليبيا المركزي مع بعض ما تفضل به صاحب المقال من ضرورة تطوير القطاع المصرفي والرفع من مستوى الخدمات التي يقدمها ، بالإضافة إلى ضرورة المحافظة على أموال المودعين وحقوق المساهمين ، وإدخال ما يعرف بالصيرفة الإلكترونية ، يرى أنه من المهم وضع النقاط على الحروف وتحديد المسؤوليات بشكل واضح ، وأن يعرف كل من الموظف ، وزبون المصرف ، والمساهم فيه ، حقوقه والتزاماته . فبالقدر الذي يعتبر فيه مصرف ليبيا المركزي مسؤولاً عن الإشراف والرقابة على المصارف التجارية ومعنياً بمتابعة أوضاعها ، باعتباره السلطة النقدية في ليبيا ، ينبغي أن ندرك أن المصارف التجارية ، العامة منها والخاصة ، على حد سواء ، هي شركات مساهمة تتمتع بالذمة المالية المستقلة ولها الشخصية الاعتبارية المنفصلة عن مصرف ليبيا المركزي ، بما في ذلك المصارف التجارية التي يملك فيها المصرف المركزي حصة حاسمة في رؤوس أموالها . وأن هذه المصارف تدار من قبل مجالس إدارة ومدراء عامين يتم تعيينهم وفقاً لأحكام قانون المصارف والنظم الأساسية لهذه المصارف . ولا يستطيع مصرف ليبيا المركزي ، ولا ينبغي له ، أن يحل محل الإدارات التنفيذية القائمة على هذه المصارف . كما أنه لا يملك أمر تغيير الثقافة السائدة في المجتمع ، ونظرة إلى المصارف ، فهي في المقام الأول قضية ثقافة ووعي ، وهي نتيجة لتراكمات عبر السنين ، وممارسات مجتمعية كرسها النظام السابق ، طيلة الأربعين سنة الماضية . والمصارف التجارية لا تعمل في جزيرة معزولة ، بل هي في وسط هذا المجتمع تتأثر بالعوامل والمتغيرات السائدة فيه ، ولا تستطيع أن تتأذى بنفسها عن هذا الوسط الذي يعج بالسلبيات ، مثل ثقافة استباحة المال العام ، وعدم احترام القانون ، والوساطة والمحسوبية والجهوية وثقافة المصالح المتبادلة ، إلى غير ذلك من الظواهر السائدة في المجتمع .

ولكن في ذات الوقت لا ينبغي أن ننكر على القطاع المصرفي ، بالرغم من السلبيات التي واكبت مسيرته ، مساهمته في الاقتصاد الوطني ، من خلال التمويلات التي قدمها لمختلف النشاطات الاقتصادية ، في مجالات الإسكان ، والتجارة الداخلية والخارجية ، وغيرها من المجالات الأخرى ، بل أن القطاع المصرفي في يوم من الأيام كان يمول الخزنة العامة للدولة . ورغم المشاكل التي تعرض لها هذا القطاع ، نتيجة لما عرف بالزحف على القطاع الخاص ، وما صاحبه من تعثر في ديون المصارف ، والحصار الذي فرض على ليبيا إبان النظام المنهار وما صاحبه من تجميد لأرصدة المصارف التجارية ومصرف ليبيا المركزي ، إلا أن هذا القطاع حافظ على أموال المودعين وساهم في تقديم ما أمكنه المساهمة به من خدمات للمواطنين . كما أن القطاع المصرفي تعرض للكثير من التغيرات الهيكلية ابتداء من التليب ثم التأميم ثم فتح المجال أمام المصارف الخاصة ، وانتهاءً بفتح الباب أمام الشركاء الاستراتيجيين الأجانب للدخول في بعض المصارف التجارية في ليبيا . لا بد أن يكون لهذه التطورات آثار إيجابية وسلبية ينبغي الانتباه إليها عند تقييم القطاع المصرفي في ليبيا إذا أردنا أن نصل إلى معالجات موضوعية وحقيقية بعيدة عن الغرضية وشخصنة المشاكل ، والأحكام المسبقة ، حتى يمكن النهوض بهذا القطاع . هذه المقدمة ضرورية للخوض في هذا الموضوع ، حتى يمكن توضيح أو الرد على بعض الملاحظات التي تفضل بها كاتب المقالة مشكوراً .

1- أن الجهل بالخدمات المصرفية الإلكترونية في ليبيا حقيقة ، والمجتمعات التي عرفت هذا النوع من الخدمات لم تصل إليها فجأة ودون مقدمات ، حتى

المودعين وحقوق المساهمين ، ومعنيّ سلامة المراكز المالية للمصارف التجارية ، ومعنيّ بتحقيق المصارف لمستهدفاتها في الربحية والسيولة ، ومعنيّ بالحدّ من المخاطر النظامية التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي ، ومعنيّ بالتزام المصارف بالقوانين والتشريعات النافذة وامثالها بالتعليمات التي يصدرها المصرف المركزي كسلطة نقدية . والمتتبع لمسيرة المصارف التجارية يستطيع أن يلاحظ النمو في حجم ميزانيات المصارف ، والتطور في رؤوس أموالها ، وما تتمتع به من ملاءة ، والأرباح التي حققتها المصارف التجارية والمصرف الليبي الخارجي التي مؤلت بها الخزنة العامة طوال السنوات الماضية ، والتوزيعات التي تقوم بها المصارف لمساهميها من الخواص والجهات الاعتبارية .

ويمكن الرجوع إلى التقارير الرقابية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي للوقوف على هذه الحقائق بالأرقام ، وهذه التقارير منشورة على موقع مصرف ليبيا المركزي على شبكة المعلومات الدولية . قد يقول البعض إن هذه النتائج غير كافية ، أو متدنية ، هذا القول مشروع ، وينبغي أن تعمل المصارف على الرفع من كفاءة استخدامها للموارد المتاحة لها .

خلاصة القول بالنسبة لهذه الملاحظة ، إن المصارف تتصف بالملاءة ، والربحية ، والسيولة ، وفروعها منتشرة في مختلف مناطق ليبيا ، حيث وصل عدد هذه الفروع إلى أكثر من 485 فرعاً ووكالة ، وأنّ عدد المصارف لم يعد الخمسة الكبار التي عرف بها القطاع المصرفي الليبي ، بل أصبح أكثر من ستة عشر مصرفاً ، والعمل جارٍ على تأسيس مصارف إسلامية ، ومنح التراخيص لتأسيس شركات الصرافة ، وتأسيس صناديق للاستثمار ، وكل هذه التوجهات يدعمها مصرف ليبيا المركزي ويعمل على تحقيقها .

4- تطرق الكاتب للقرارات التي يوقعها مصرف ليبيا المركزي على المصارف التجارية العامة والخاصة ، على حد سواء ، لمخالفاتها للتعليمات والتشريعات النافذة والصادرة عنه ، وأشار إلى أن الغرامة توقع على المصرف بالكامل مما يؤثر على نتيجة المراكز المالي للمصرف ، ويصبح المتضررون الوحيدون من هذه القرارات هم المساهمون . خصوصاً صفار المساهمين الذين يمتلكون أقل من 1% من أسهم المصرف .

وفي معرض الرد بل التوضيح لهذه المسألة نشير إلى الآتي :-

- لا غرامة دون قانون .
- لا غرامة دون مخالفة .
- الغرامات نوعان ، منها ما يوقعه المصرف المركزي ، ومنها ما يوقعه القضاء ، كل حسب طبيعة المخالفة ، وهذه مسألة نظمها قانون المصارف ، ويمكن الرجوع إلى المادة (115) من القانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف ، للوقوف على كيفية تنظيم مسألة توقيع العقوبات بين المسؤول عن إدارة المصرف والمصرف كوحدة واحدة ، والمادة (115) المشار إليها ، يختص بتطبيقها القضاء (ليس مصرف ليبيا المركزي) .

ومع ذلك فإن من حق المساهم في المصرف أن يتساءل لماذا ينتقل أثر الغرامة إليه ؟ وهذا السؤال محله الجمعية العمومية للمصرف التي عليها مسائلة مجلس الإدارة الذي اختارته لإدارة المصرف والذي قام بدوره بتعيين المدير العام ومدراء الإدارات بالمصرف . لماذا لا يقف مجلس الإدارة إزاء ما يوقع على المصرف من غرامات ، ويسأل المدير العام عن المخالفات المرتكبة ، فهو المسؤول أمامه ، ولمجلس إدارة المصرف أن يعاقب المدير العام ويمكنه أيضاً أن يعزله . هذا بالطبع يتطلب مجالس إدارة بالمصارف على درجة كبيرة من الوعي والمسؤولية ، ويتطلب أولاً وقبل كل شيء جمعيات عمومية واعية وناضجة لا تقوم على المعاملات واللامبالاة ، فهناك أيضاً مسؤولية تقع على عاتق المساهمين . وفي هذا الموضوع ، نشير إلى أن التوسع في فرض الغرامات على المصارف التجارية من قبل مصرف ليبيا المركزي ، بالرغم من أنه يتقل كاهل هذه المصارف ، إلا أنه يعتبر مؤشر لتحول المصرف المركزي من سياسة الإقناع الأدبي (سياسة الضعيف) إلى سياسات أكثر إيجابية وفاعلية ، وهو مؤشر لتطبيق القانون والالتزام به . ولكن من ناحية أخرى فإن الغرامات التي يوقعها مصرف ليبيا المركزي على المصارف التجارية العامة والخاصة ، والتي تأتي تقييداً لأحكام قانون المصارف ، تعتبر بسيطة بالمقارنة بما هو معمول به ومنصوص عليه في قوانين المصارف المركزية بالدول الأخرى ، التي تصل فيها الغرامات إلى عشرات الملايين .

5- أشار الكاتب إلى أن الواقع المصرفي الليبي يؤكد ضعف أداء المراجعة الداخلية ، وفقدان الكفاءات الجيدة في هذه المهنة ، وأن بعض المصارف توظف

فهي أشبه بالبطالة المقنعة . ويبيّن أن المصارف تستطيع العمل بنصف العدد الموجود بها بشكل أفضل وأكثر كفاءة . ولكن الكاتب أجاب على نفسه ، حيث قال إنه يستحيل تخفيض عدد العاملين بالمصارف إلى نصف العدد الموجود حالياً ، ويبيّن أن ذلك تنتج عنه مشكلة اجتماعية أخرى عندما تفصل عدداً من الموظفين أو تطردهم . ونحن نضيف إلى ذلك ، حتى بالنسبة للموظفين الذين تم فصلهم بأحكام تأديبية ، نتيجة لخياثتهم للأمانة بالمصارف ، عادوا إليها ، بأحكام قضائية وبقرارات إدارية ، إبان النظام السابق ، رغماً عن إدارة هذه المصارف ومدراءها العامين ، والمصرف المركزي لا يستطيع أن يفعل شيئاً إزاء ذلك ، بل إن الكثير من القرارات التي أصدرها مصرف ليبيا المركزي ضد بعض موظفي المصارف ممن خالفوا التشريعات النافذة ، أبطلت بأحكام قضائية ، وردت عليه . إذا المشكلة هي مشكلة تخلف وظواهر سلبية تراكمت عبر السنين . ومصرف ليبيا المركزي ، يشد على يد الكاتب وأيدي كل الوطنيين في الدعوة إلى وضع الأمور في نصابها واحترام القانون ، والحدّ من التدخلات والضغط التي تمارسها مراكز القوة ، ولا يمكن مناقشة قضية تطفل تخصصات غير مصرفية أو محاسبية تعمل في القطاع المصرفي ، التي أشار إليها الكاتب ، بمعزل عن المشكلة الأولى المتعلقة بتكديس أعداد كبيرة من الموظفين بالمصارف وعدم القدرة على التخفيف من هذه الأعداد ، فهما وجهان لعملة واحدة ، وتعودان لنفس الأسباب ، ولكن مصرف ليبيا المركزي ، لم يقف مكتوف الأيدي إزاء هذا الموضوع ، وقام بما يليه عليه دوره كمشرّف ومراقب للقطاع المصرفي ، حيث اصدر منذ عام 2009م دليل الحوكمة في القطاع المصرفي ، والذي تم إعداده وفقاً لأفضل الممارسات ، ومن ضمن ما ورد بهذا الدليل ضرورة تأسيس لجان تتبثق عن مجالس الإدارة بالمصارف ، تسند إليها مهام محددة لكي يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته كاملة ، ومن بين هذه اللجان لجنة التعيينات والمزايا ، التي يفترض أن تضع سياسات الاستخدام بالمصرف والسياسات المنظمة للمزايا المادية والجوائز ، وتضع الشروط والضوابط التي يعمل بها في تعيين الموظفين ابتداء من الموظف المستجد وانتهاءً بمدراء الإدارات العامة بالمصارف . إن تطبيق دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي ، سيكون كفيلاً بمعالجة الكثير من السلبيات التي يعاني منها القطاع المصرفي اليوم ، ومطلوب تعاون الجميع في هذا المجال .

3- تساءل الكاتب عمّا استطاع المصرف المركزي ، ومن خلال رقبته وإشرافه على المصارف التجارية ، أن يقدمه ، ومهامه أوجه التقدم التي وصلت إليه هذه المصارف من خلال عوامل الأرباح والانتشار والشفافية ؟

هذا سؤال مهم والإجابة عليه تتجاوز الصفحات المحدودة التي يمكن كتابتها عبر وسائل الإعلام ! ويتطلب الإلمام بهذا الموضوع معرفة وظائف المصرف المركزي واختصاصاته ، التي حددها قانون المصارف ، وهذه الاختصاصات تكمل بعضها البعض ، فهي تتعدى الإشراف والرقابة على المصارف ، فهو معنيّ بالاستقرار الاقتصادي والمالي ، من خلال أعماله للمصرف المركزي معني بالمحافظة على أموال

استخدام الحاسبات الالكترونية والكمبيوتر ، الذي لا يكاد يخلو منه بيت في الوقت الحاضر ، لم يأت دفعة واحدة حتى في أكثر الدول تقدماً ، لكننا لا يمكن أن نُلقِي باللوم على مصرف ليبيا المركزي ، أو نحمله مسؤولية نشر هذه الثقافة ، القضية أكبر من مصرف ليبيا المركزي ، فهي تحتاج إلى وعي مجتمعي يمتد إلى وسائل الإعلام ، ووعوية البرامج الإذاعية ، والمناهج التي تدرس في المدارس والجامعات ، ويرتبط إلى حد كبير بمرحلة التنمية التي يمر بها المجتمع . ومسؤولية مصرف ليبيا المركزي تنحصر في توفير التشريعات التي تسهل وتجزئ إدخال مثل هذا النوع من الخدمات ، ومساعدة المصارف التجارية في ذلك ، وبالفعل أعطى مصرف ليبيا المركزي الإذن للمصارف التجارية لمباشرة هذا النوع من النشاط بل يحثها ويشدد عليها في ضرورة التوسع في هذا النوع من الخدمات ، والأرقام المتاحة تبرهن على ذلك ، حيث وصل عدد بطاقات نمو التي أصدرتها المصارف التجارية العامة ما مجموعه 191.204 بطاقة ووصل عدد آلات السحب الذاتي في مختلف المناطق 255 آلة ، بالإضافة إلى ما قامت بإصداره المصارف التجارية الخاصة من بطاقات الكترونية وما قامت بتركيبه من آلات السحب الذاتي ، كما باشرت المصارف وشركة الصرافة في استعمال ما يعرف بنقاط البيع ونشرها في مختلف الفنادق والمحلات التجارية ، فضلاً عن قبول آلات هذه المصارف لبطاقات الفيزا والماستر كارد الدوليتين . ولكننا نتفق مع كاتب المقالة على أن هذا العدد غير كاف وينبغي التوسع فيه . وفي الدول الأخرى لا يقتصر هذا الدور على المصارف المركزية والمصارف التجارية ، بل يمتد ليشمل شركات القطاع الخاص ، وبعض مؤسسات الدولة ذات العلاقة ، فالكثير من الخدمات الداعمة للعمل المصرفي الإلكتروني تقدمها للمصارف التجارية شركات خاصة ، في إطار ما يعرف بالإسناد الخارجي ، فضلاً عن الدور الأساسي والمحوري لقطاع الاتصالات الذي تديره الحكومة وتشرف عليه . ولا يخفى على أحد غياب دور القطاع الخاص في هذا المجال ، في ظل ، ونتيجة للسياسات التي كانت متبعة إبان النظام السابق والتمهيش الذي تعرض له هذا القطاع . وحتى وإن حاولت المصارف الاعتماد على نفسها في توفير هذه الخدمات اللازمة لانطلاق العمل المصرفي الإلكتروني فسيكون ذلك بتكاليف باهظة ومحفوف بالكثير من المخاطر ، وهو ما ينبغي الانتباه إليه في معرض الحديث عن هذا الموضوع .

وبالرغم من ذلك فإن مصرف ليبيا المركزي ماض في تنفيذ مشروع نظام المدفوعات الوطني ، الذي يتكون من مجموعة من المشاريع الفرعية التي تعتبر من أحدث ما وصلت إليه التقنية والعمل المصرفي الإلكتروني ، والذي يراهن عليه المصرف المركزي في إحداث النقلة النوعية المنشودة في القطاع المصرفي الليبي ، وهذا المشروع أيضاً يواجه الكثير من التحديات كغيره من المشاريع التي تنفذ في هذا المجتمع ، للعديد من الأسباب والاعتبارات التي لا يتسع المجال للخوض فيها .

2- أشار كاتب المقالة إلى أن المصارف توظف عدداً من الموظفين أكبر من احتياجاتها ، مما يشير ، على حد قول الكاتب ، إلى أن المصارف تحولت إلى مظلة استرزاق اجتماعية لتوظيف أكبر عدد ممكن ،

بالمصارف ، في أثناء انعقاد الجمعيات العمومية للنظر في الحسابات الختامية، مساءة مجلس الإدارة عن هذه الأمور، ولهم حق تغيير الإدارة بالكامل.

أما بالنسبة للمنظومة المصرفية، ومشاكل التوقفات، والتكاليف الباهظة للمنظومة، وفقاً لما أورده كاتب المقالة ، يجب أن نتذكر أن عمل المنظومة يتوقف على نظام الاتصالات المعمول به في البلاد ، وأي خلل أو قصور في نظام الاتصالات ينعكس سلباً على أداء المنظومة ، كما أن التوسع في تركيب المنظومة بمختلف فروع المصارف هو الآخر محكوم بنظام الاتصالات الذي يخضع لسلطة جهات أخرى غير المصرف المركزي ، ومن الناحية التقنية فإن المنظومة (فلكس كيب) المصرفية تعتبر من أحدث المنظومات المطبقة في كثير من دول ، والخلل لا يعود إلى المنظومة في حد ذاتها وإنما إلى بيئة التشغيل التي تعمل فيها. والملاحظ الموضوعي لاستعمالات المنظومة المصرفية يستطيع أن يُدرك التحسن الذي طرأ عليها ، ولا يجب أن تأخذ سنة 2011، أساساً للحكم على المنظومة أو استعمالاتها، وعلى صعيد التكاليف، والتي لا ينال المصرف إلا جزء منها ، باعتبار أن معظم المصارف تشارك في تحمل التكلفة ، فقد بينت دراسات متخصصة حول هذا الموضوع أن متوسط تكلفة المنظومة المصرفية (فلكس كيب) أقل من تكلفة بعض المنظومات الأخرى التي تستعملها المصارف. وبهذه المناسبة ، من المفيد الإشارة إلى أن المشاركة في هذه المنظومة ليس إلزامياً بدليل استخدام بعض المصارف لمنظومات غير منظومة (فليكس كيب) ، ولكن الملزم للمصارف هو أن تكون منظوماتها متوافقة مع متطلبات مشروع نظام المدفوعات الوطني الذي يشرف عليه مصرف ليبيا المركزي ، وهو الأمر الذي لم تواجه المصارف مشكلة بشأنه .

مصرف ليبيا المركزي

للوقوف على ما تم إنجازه. ولكن ، مع ذلك ، نحن مع كاتب المقال، بأن ما تم تحقيقه في هذا المجال لم يكن في مستوى التوقعات، ويجب مراجعة الموقف، وحث المصارف الأجنبية على الوفاء بالتزاماتها ، هو ما يقوم به مصرف ليبيا المركزي حالياً .

7- أورد الكاتب بعض الملاحظات المتعلقة ببعض المشاكل التي تعاني منها المصارف التجارية مثل مشكلة الديون المتعثرة وأسبابها، والمسؤول عنها، والمنظومات المصرفية وما تتعرض له من توقفات ، والتكاليف التي تتحملها المصارف نتيجة لهذه التوقفات، وعقود التعاون مع مهندسي هذه المنظومات، وعدم قدرة بعض المصارف على المشاركة في المنظومة المصرفية التي اعتمدها مصرف ليبيا المركزي لتكلفتها، مما يحتملها أعباء هي في غنى عنها .

وبالنسبة لمشكلة الديون غير المنتظمة ، وتحديد الديون المشكوك في تحصيلها والمعدومة ، فهي ترجع للعديد من الأسباب ، قد يكون بعض منها ما أورده الكاتب في مقالته ، ولكن مصرف ليبيا المركزي يراقب بشكل مستمر أوضاع محفظة المصارف وهيكلها ، وقد أصدر التعليمات والمعايير المطبقة في تصنيف الديون ، وتكوين المخصصات وهذه المعايير تعتبر متوافقة وأفضل الممارسات، ولا يتهاون في مطالبة المصارف بتكوين المخصصات اللازمة التي تمثل الضمان المناسب لسلامة المركز المالي بالمصرف ، وقد تراجعت نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الائتمان عما كانت عليه منذ عشر سنوات مضت بل أن هذه النسبة تتناقص من سنة إلى أخرى نتيجة لإدخال ثقافة إدارة المخاطر بالمصارف التجارية والرقابة المصرفية الحصيفة على عمليات المصارف في هذا المجال، وإن وجدت ممارسات غير نظامية في تقييم طلبات الائتمان أو منح القروض والتسهيلات، فهي مسؤولية الإدارة التنفيذية بالمصرف المعني ، وعلى المساهمين

في بعض المصارف المحلية ، وجدوى هذه الشراكة. وللتوضيح نشير إلى أن دخول مصرف آجنبي في شراكة مع مصرف محلي ، في أية دولة ، هو نوع من الاستثمار الأجنبي ، ولا بد أن يكون مبنياً على حسابات التكلفة والعائد ، ولا يتوقع أن يقدم مستثمر آجنبي على الدخول في شراكة مع مصرف محلي في أية دولة ما لم يتأكد من جدوى هذه الشراكة وفائدتها ، وهنا لا بد أن تعود الفائدة على الطرفين ، ولا يجب عند النظر في تقييم هذا النوع من الشراكة غض النظر عن بيئة العمل ومناخ الاستثمار السائد في ليبيا ، التي هي غير مواتية في كثير من الأحيان . وما نقصده بمناخ الاستثمار وبيئته ، هو التشريعات السارية ، والخدمات والعوامل المساعدة بما في ذلك الاتصالات والمواصلات ، وحتى الخدمات الفندقية ، ومدى الاستقرار في النشاط الاقتصادي فضلاً عن نوعية وتوجهات الخطاب السياسي السائد . وفي ليبيا لم يكن أي من هذه العوامل المحددة لبيئة ومناخ الاستثمار مواتية أو ملائمة لنجاح أي استثمار آجنبي وتحقيق مستهدفاته . بل أن الاستثمارات المحلية التي ينفذها القطاع الخاص هي الأخرى كانت متعثرة وواجهت الكثير من العقبات في ظل النظام السابق . كما كان لمواقف بعض العاملين في بعض المصارف التي دخلت في شراكة إستراتيجية ، ورفضهم للإدارة الأجنبية ، رفضاً من حيث المبدأ ، دور كبير في عدم تحقيق الشراكة لبعض من مستهدفاتها في بعض المصارف ، وهو جزء من ثقافة رفض الأجنبي التي رسخها النظام السابق والتي وجدت طريقها إلى القطاع المصرفي . ومع ذلك ، ومن الناحية الموضوعية، لا يمكن الحكم على الشراكة الإستراتيجية الأجنبية في المصارف الليبية بالفشل ، حكماً مطلقاً ، دون الرجوع إلى البيانات المالية للمصارف وما تم استحداثه في بعض المصارف من تطوير . ويمكن الرجوع إلى التقارير التي تعدها المصارف بنفسها

أشخاصا لا يحملون مؤهلا مصرفيا أو محاسبيا، وتضعه مراجعا داخليا الخ ، ويتساءل الكاتب أين دور المصرف الأم (مصرف ليبيا المركزي) في متابعة سياسة التوظيف والتنسيب للأقسام المتبعة داخل كل مصرف ؟ .

وهنا نقول أيضاً إن المشكلة تكمن في إدارات المصارف التي عليها وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وأن تتحرى الدقة في تعيين المسؤولين عن المراجعة الداخلية، وعن الاهتمام بهذه الوظيفة وبالتأهين عليها، وهذا ليس من باب الدفاع عن مصرف ليبيا المركزي، ولكن موضوع التوظيف والتكليف بالوظائف هو اختصاص أصيل للإدارات التنفيذية بالمصارف التجارية ، ولا ينبغي أن يقحم مصرف ليبيا المركزي نفسه في هذا الموضوع بشكل مباشر ، حيث يجب أن تكون المصارف التجارية مستقلة في قراراتها تحت إشراف مجالس إدارتها وعلى هذه المجالس تحمل مسؤولياتها كاملة . إن الزج بمصرف ليبيا المركزي في هذا الموضوع يدخله في متاهات هو في غنى عنها، ويبيده عن دوره الأصلي كسلطة نقدية ويعرضه لما يعرف بالخطر المعنوي ، ولكن المصرف المركزي يلزم كافة المصارف بتطوير وتطبيق سياسات للتوظيف تكون معتمدة من قبل مجلس الإدارة في المصرف التجاري المعني ، وعلى اللجان المنتهجة عن مجلس الإدارة (لجنة المزايا والتعيينات ، لجنة الحوكمة) التأكد من سلامة التطبيق . وهنا مرة أخرى نشكر الكاتب على التنويه إلى هذا الموضوع ، وعلى إدارات المصارف أخذ ما ورد به بعين الاعتبار .

6- طرح الكاتب أسئلة: ماذا استفدنا من الشراكة مع المصارف الأجنبية ؟ هل طورت هذه الشراكة فعلا من أداء وفعالية العمل المصرفي في ليبيا ؟ هل تعود هذه الشراكة بفائدة على مصارفنا المحلية أم أنها عبء عليها ؟

هذه الأسئلة ، وغيرها ستظل قائمة لفترة من الزمن، وهي أسئلة مهمة لا ينبغي غض الطرف عنها، وهي مفيدة لأغراض التقييم والمتابعة ، فضلاً عن كونها أسئلة مشروعة في هذه المرحلة من بناء ليبيا الجديدة التي يعول فيها على القطاع المصرفي كأحد الدعائم للاقتصاد الوطني. ولتوضيح هذا الموضوع ، وإثراء النقاش الدائر حوله ، نشير إلى جملة من النقاط المهمة لفائدة القطاع المصرفي ، وفائدة متبعية مسيرته .

كان دخول المصارف الأجنبية في القطاع المصرفي الليبي ، جزءاً من إستراتيجية تطوير القطاع المصرفي التي تبناها مصرف ليبيا المركزي ، خلال العقد الأول من الألفية الثالثة ، يهدف من ورائها إلى نقل المعرفة المصرفية والخبرات المكتسبة إلى القطاع المصرفي في ليبيا ، وإدخال التقنية ، وتدريب العاملين بالمصارف، وبما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمصارف الليبية في عصر العولمة .. وهي إستراتيجية ذات غرضين، الغرض الأول دعم المراكز المالية للمصارف المستهدفة من خلال دعم رؤوس أموال هذه المصارف ، حيث تمت زيادة رأس المال بكل المصارف التي دخلت في شراكة إستراتيجية مع مصارف أجنبية والغرض الثاني الرفع من كفاءة الإدارة بالمصارف من خلال الدخول في اتفاقيات خاصة بالإدارة مع الشركاء الإستراتيجي وفقاً لما تقرره مجالس الإدارة بهذه المصارف وجمعياتها العمومية . كما تم وضع إطار زمني للتنفيذ بعد أن ألزمت المصارف الأجنبية بتقديم خطط أعمالها وبرامجها المستهدفة . وقد تم التأكيد على عدد من الثوابت ، منها تقييم حصة الشركاء الأجنبي بحيث لا تتجاوز نسبة معينة ، وضع حد أدنى لنسبة العمالة الوطنية بهذه المصارف والزام الشركاء الإستراتيجي بتدريبها . ومن المهم أيضاً ، في معرض الحديث عن هذا الموضوع ، أن نشير إلى أن تواجد المصارف الأجنبية بالقطاعات المصرفية في مختلف الدول، وبأشكال مختلفة ، هو أمر ليس بالجديد . وتعتبر ليبيا من آخر الدول التي فتحت قطاعها المصرفي للمصارف الأجنبية ، حيث يتخذ تواجد المصارف الأجنبية عدة صور ، فهناك دول توجد بها مصارف أجنبية قائمة بذاتها، وفروع لمصارف أجنبية، ومصارف مختلطة (أي في شكل شراكة مع مصارف محلية) بل أن بعض المصارف الأجنبية في بعض الدول استحوذت على مصارف محلية قائمة بذاتها ونسبة 100% . إذا ما حدث في القطاع المصرفي الليبي ليس بدعة ، ولا يدعي أحد أنه قد ابتكر العجلة بالسماح للمصارف الأجنبية بالدخول كشركاء إستراتيجيين بالمصارف المحلية ، فضلاً عن أن القانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف ، يجيز دخول المصارف الأجنبية للعمل في ليبيا ، والموضوع محل متابعة وتقييم من مصرف ليبيا المركزي ، تحقيقاً للمصلحة العامة . القضية المهمة الأخرى في هذا الموضوع ، هي الفائدة التي تحققت من وراء دخول المصارف الأجنبية

مؤتمر الخدمات المصرفية الإسلامية .. حلالة التجربة وواقع البنية التحتية القطاع



اختتمت في الـ 19 من شهر ديسمبر الجاري، بمقر الأكاديمية الليبية بطرابلس جلسات المؤتمر الثالث للخدمات المالية الإسلامية الثالث، بمشاركة عدد من رجال الاقتصاد الليبيين، وشخصيات سياسية، وعلماء دين، بغية مناقشة أهم المحاور المتعلقة ببرامج الصيرفة الإسلامية في المصارف الليبية. وناقش المؤتمر الذي أشرف عليه الأكاديمية الليبية، وكلية العلوم الإدارية والمالية التطبيقية برعاية مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، على مدى ثلاثة أيام، حزمة من القضايا المتعلقة بنظام المصارف الإسلامية، والصعوبات التي تقف عائقاً أمام طرح خدمات الصيرفة الإسلامية، كما بحث المؤتمر سبل تفعيل برامج المصارف الإسلامية، بما في ذلك بيان الدور الفاعل للمؤسسات المالية المبنية على شرعية تمويل المشروعات الاقتصادية وإحداث التنمية ، والعمل على إيجاد إطار قانوني وتنظيمي متفق مع الضوابط المستمدة من الشريعة الإسلامية لعمل المؤسسات المالية الإسلامية في ليبيا ... ويهدف المؤتمر إلى تفعيل دور المؤسسات الرقابية ومؤسسات اتخاذ القرار لإيجاد آلية ، بالإضافة إلى الأدوات التي يمكن من خلالها إقامة مؤسسات مالية إسلامية على أسس سليمة ، والدعوة إلى إعداد جيل جديد من القيادات الفكرية والعلمية المتخصصة في التخصصات المالية الإسلامية ...

صاغ التمويل الإسلامية غير المرابحة ، وعلاقة المسؤولية الاجتماعية بالمصارف الإسلامية بالتنمية المستدامة .. وصاحبت فعاليات المؤتمر كذلك إقامة ورشة عمل حول الخدمات المالية الإسلامية .. وفي رده على سؤال صحيفة مصارف حول الصعوبات التي تواجه نجاح هذه الخطوة قال وزير التعليم العالي الدكتور محمد حسن أبو بكر: «في الحقيقة سنواجه بعض الصعوبات، لحدائق التجربة، وعدم دراية الكثيرين بآليات عمل المصارف الإسلامية، وفي ظل عدم وضوح عدة نقاط جرت مناقشتها في المؤتمر، بغية وضع حلول لها وعلى ضوء ذلك سيتم التعامل معها داخل المصارف ..

ومن وجهة نظري الشخصية أرى أنه ليس من الضروري أن يباشر العمل بالخدمات الإسلامية بجميع المصارف، وأعتقد أن الصيغة الأمثل أن يتم تطبيق التجربة، وفق مراحل في بعض المصارف، حتى يتسنى للبقية العمل بالتوالي». وأضاف الدكتور الأمين خليفة الطويل نائب عميد كلية العلوم الإدارية والمالية بالأكاديمية في حديثه لصحيفة مصارف بأن المصارف الليبية اعتمدت في السابق نوع واحد من صيغ التمويل الإسلامي وهي المرابحة، ومستقبلاً سيتم طرح حزمة من الخدمات المالية الإسلامية من بينها المضاربة والمشاركة والمرابحة وتشمل جميع الأنشطة الاقتصادية والتي ستساهم في تأسيس الشركات المصانع والعديد من الخدمات الإسلامية التي تحفز الشباب على العمل، في حين أكد فتحي عقوب مستشار بمصرف ليبيا المركزي، على حجم التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، مشيراً بالقول : « نظرًا لحدائق النشء، وواقع البنية التحتية لقطاع المصرفي، تبرز بعض من التحديات، لعل أبرزها معرفة، التعامل بالصيغ الإسلامية، وإمكانيات

الموارد البشرية بشكل خاص لأن قطاع الصيرفة يعتمد على إلمام القائمين على القطاع بالمعايير والضوابط الشرعية وكيفية تنفيذها، وتنفيذ الإجراءات بهذا الخصوص، ومأمدي الالتزام بالمعايير الواردة في مختلف المجالات، هذا الأمر يعتبر من أصعب التحديات، ولكن مع توفر البيئة الملائمة، والإدارة الشعبية والرسمية على تبني هذا النهج، مايعتد على التفاؤل الكبير بنجاح الصيرفة الإسلامية في ليبيا التي ستشهد انطلاقة قوية، مع منح التجربة مزيداً من الوقت لأن الزمن جزء من العلاج ونحن نعالج واقعاً مريراً وصعباً وأن شاء الله الانطلاقة ستكون بعد عدة شهور اما العمل الجدي سيكون خلال السنوات القليلة القادمة».

وفي اجابته عن سؤال الصحيفة حول التعامل مع محفظة الائتمان قال عقوب : « تعتبر مسألة محفظة الائتمان أو المراكز المالية للمصارف إحدى أهم متطلبات التحول، ولذلك فمن ضمن خطة التحول هناك بندان لعلاج الأمر الأول دراسة جدوى كل مصرف أو مؤسسة مالية ترغب في التحول للتعامل الإسلامي «المنتجات» يجب أن تقدم دراسة جدوى واضحة وخطة تحول محددة المراحل زمنياً وعلمياً بحيث يشرف مصرف ليبيا المركزي على هذه الخطة ومتابعتها ولا يحصل المصرف الراغب في التحول على ترخيص كامل إلا بعد استيفاء هذه الخطة وتطبيقها في الواقع لأننا لا نريد أن تتقل أعباء المصارف التقليدية ومحفظتها الائتمانية المثقلة إلى المصارف الإسلامية بالتالي يجب تنظيف المحفظة ومعالجتها وتسوية الديون القائمة... كما أن الديون تتفاوت من مصرف إلى آخر... وحظي المؤتمر باهتمام واسع من قبل المهتمين بالاقتصاد الإسلامي، ورجال الاقتصاد ومدراء المصارف، جنباً إلى جنب مع عدد من الشخصيات السياسية على رأسهم رئيس المؤتمر الوطني العام الدكتور « محمد يوسف المقرئف »، ورئيس اللجنة المالية بالمؤتمر الوطني العام الدكتور « عبد السلام عبد الله »،

ومحافظ مصرف ليبيا المركزي « الدكتور الصديق الكبير »، ومن الوزراء في الحكومة المؤقتة، من بينهم وزير الحكم المحلي السيد « ابوبكر الهادي »، ووزير التعليم العالي الدكتور « محمد حسن أبو بكر »، ورئيس الأكاديمية الليبية الدكتور « الطاهر الشريف، وعميد كلية العلوم الإدارية والمالية « محمد منصور » .

أسعار بعض السلع والمعادن كما هي في 13. 12. 2012

0	0.00	0.00	0	1.33	0.00
1	60,000	1.60	1.61	46,739	1.61
3	50,000	2.58	0.00	0	2.63
3	35,500	0.83	0.85	1,350,000	0.83
0	500,000	0.90	0.90	377,777	0.90

مؤشرات أسواق المال للدول المتقدمة بتاريخ 13. 12. 2012

دوجونز للصناعة	13,135.01 نقطة
داوجونز لقطاع النقل	5,186.95 نقطة
مؤشر نيكاي	9,737.56 نقطة
مؤشر فاينانشال تايمز	5,921.76 نقطة

النفط / خام برنت	108.18 دولار أمريكي للبرميل
الذهب	1,696.15 دولار / أوقية
الفضة	32.27 دولار / أوقية
النحاس	8117.33 دولار أمريكي / طن
الألومنيوم	2123.92 دولار أمريكي / طن
القمح	299.10 دولار أمريكي / طن
الأرز	360.354 دولار أمريكي / طن
السكر	418.98 دولار أمريكي / طن
القطن الأمريكي	1654.98 دولار أمريكي / طن

أسعار الفائدة العالمية 13. 12. 2012

سعر الإقراض لوحدة حقوق السحب الخاصة (3 أشهر)	0.07%
سعر الإقراض بين بنوك إنجلترا (3 أشهر)	0.55%

أسعار صرف العملات الدولية بتاريخ 13. 12. 2012

دولار / يورو	1.3163 دولار
دولار / جنيه استرليني	1.6174 دولار
دولار / 100 ين ياباني	83.5200 ين

مؤشرات أسواق المال للاقتصادات الناشئة 13. 12. 2012

تركيا 100 XU	76,293.15 نقطة
ماليزيا KLCI	1,651.98 نقطة
كوريا الجنوبية KOSPI	2,007.24 نقطة

صندوق النقد الدولي، CNN، سوق الأوراق المالية التركي، والمليزي، والجنوب كوري، Bloomberg.

أسعار صرف العملات الدولية مقابل الدينار الليبي



العملة	الوحدة	متوسط السعر	سعر البيع	سعر الشراء
الجنيه الاسترليني	جنيه واحد	2.0345	2.0396	2.0295
اليورو	يورو واحد	1.6546	1.6588	1.6505
الدولار الأمريكي	دولار واحد	1.2520	1.2551	1.2488
الدولار الكندي	دولار واحد	1.2663	1.2694	1.2631
الدولار الأسترالي	دولار واحد	1.3125	1.3158	1.3093
الفرنك السويسري	فرنك واحد	1.3697	1.3731	1.3663
الكرونة السويدية	كرونة واحد	0.1911	0.1915	0.1906
الكرونة النرويجية	كرونة واحد	0.2246	0.2252	0.2240
الكرونة الدنماركية	كرونة واحد	0.2218	0.2223	0.2212
الين الياباني	100 ين	1.4903	1.4940	1.4866
الريال السعودي	ريال واحد	0.3338	0.3347	0.3330
الدرهم الإماراتي	درهم واحد	0.3409	0.3417	0.3400
الدينار التونسي	دينار واحد	0.8022	0.8042	0.8002
الدينار الجزائري	10 دينار	0.1592	0.1596	0.1588
الدرهم المغربي	درهم واحد	0.1482	0.1486	0.1479
أوقية موريتانية	100 أوقية	0.4208	0.4219	0.4197
فرنك أفريقي	100 فرنك	0.2527	0.2533	0.2521
الروبل الروسي	10 روبل	0.4071	0.4082	0.4061
الليرة التركية	ليرة	0.7014	0.7031	0.6996
الايوان الصيني	ايوان واحد	0.1902	0.1906	0.1897

هذه الاسعار لانتطبق على بيع وشراء العملات الاجنبية الورقية

ملاحظة /

البنك الدولي

بعض الحقائق

تشكل مجموعة البنك الدولي، إلى جانب صندوق النقد الدولي، الذراع المالية للأمم المتحدة، وتتضوي تحت مظلتها مجموعة مكونة من خمس مؤسسات مالية دولية منفصلة تعنى كل واحدة منها بمجال معين وهذه المجموعة هي:

البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)
المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)
مؤسسة التمويل الدولية (IFC)
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)
المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)
وتتملك هذه المجموعة حكومات الدول الأعضاء، والتي تعود إليها في نهاية المطاف سلطة اتخاذ القرار، وذلك من خلال مجالس المحافظين ومجالس المدراء التنفيذيين.. ووفقاً للقانون الأساسي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، لا يحصل البلد على العضوية في البنك ما لم يكن عضواً في صندوق النقد الدولي، كما لا يمكنه أن يكون عضواً في بعض مؤسسات البنك الدولي ما لم يكن عضواً في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهذه المؤسسات هي المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA).

البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) هو أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي تأسس في 27 ديسمبر 1945، وهو يهدف إلى تخفيض أعداد الفقراء في البلدان متوسطة الدخل والبلدان الفقيرة المتمتع بأهلية الائتمانية، وذلك عن طريق تشجيع التنمية المستدامة، ويعمل البنك على تقديم القروض والضمانات وأدوات إدارة المخاطر، والخدمات التحليلية والاستشارية، ويضم في عضويته حالياً 188 دولة.. وقد انضمت ليبيا إلى عضويته بتاريخ 17 سبتمبر 1958.

المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) هي أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي تأسست عام 1960 بهدف مساعدة البلدان الأكثر فقراً في العالم، حيث تهدف إلى تقليص الفقر وتقليل أعداد الفقراء، وذلك من خلال تقديم قروض ومنح للبرامج الهادفة إلى زيادة النمو الاقتصادي، وزيادة المساواة، وتحسين الأوضاع المعيشية للسكان.. وتعمل المؤسسة إلى جانب البنك الدولي للإنشاء والتعمير عن قرب حيث يشتركان في جهاز الموظفين وفي المقر الرئيسي، ويعتمدان نفس المعايير لتنفيذ المشروعات، وتعد المؤسسة من أكبر مصادر المساعدة للبلدان الأكثر فقراً في العالم.

وتقوم المؤسسة بإقراض الأموال بفوائد منخفضة جداً على مدى فترة تتراوح ما بين 25 سنة و 40 سنة، متضمنة فترة سماح من 5 إلى 10 سنوات، كما تقدم منحا للبلدان التي تتعرض لمخاطر ارتفاع أعباء الديون إلى مستويات مرهقة. تجدر الإشارة إلى أن عدد أعضاء هذه المؤسسة يبلغ حالياً 172 بلداً، وقد انضمت ليبيا إلى عضويتها بتاريخ 1 أغسطس 1961.

مؤسسة التمويل الدولية (IFC) هي أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي تأسست عام 1956، وهي أكبر مؤسسة إنمائية عالمية تركز على القطاع الخاص في بلدان العالم النامية، ويبلغ عدد أعضائها 184 عضواً، وتتجسد رؤيتها في "إتاحة الفرصة للأفراد لتحسين ظروفهم المعيشية والتخلص من براثن الفقر"، وقد انضمت ليبيا إلى عضوية المؤسسة بتاريخ 18 سبتمبر 1958.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) هي أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي، تأسست في 12 أبريل 1988، مهمتها تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية بهدف المساعدة على خلق النمو وتقليل الفقر وتحسين المستويات المعيشية للسكان، وذلك من خلال التأمين ضد مخاطر الاستثمار غير التجارية في البلدان النامية، وانضمت ليبيا إلى عضوية الوكالة بتاريخ 5 أبريل 1993.

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) هو أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي وهو مؤسسة مستقلة، تهدف إلى تقديم تسهيلات لتسوية المنازعات الدولية والتحكيم الدولي في المنازعات التي قد تنشأ حول الاستثمارات الدولية، وقد تم تأسيس هذا المركز عام 1966 بعد أن وقعت عليه 20 دولة، وقد تم تأسيس هذا المركز بموجب اتفاقية متعددة الأطراف لتسوية المنازعات حول الاستثمار بين البلدان (اتفاقية واشنطن)، ويضم حالياً في عضويته 147 دولة.

إطار التعاون بين الصندوق والبنك الدولي يتعاون البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بصورة منتظمة وعلى مستويات متعددة لتقديم المساعدة اللازمة للبلدان الأعضاء والعمل معا في عدة مبادرات مشتركة. وفق اتفاقية لتحديد شروط التعاون أبرمت بينهما لضمان التعاون الفعال في مجالات المسؤولية المشتركة.. ويشمل التعاون بين المؤسساتيتين التنسيق عالي المستوى، ومشاورات الإدارة العليا، ومشاورات الخبراء، ويغطي العديد من المجالات منها تخفيف أعباء الديون والحد من الفقر، متابعة التقدم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، وتقييم الاستقرار المالي، وغيرها من الموضوعات الملأمة لغرض المؤسساتين.



أبو بكر الهاشمي بن سليمان

خشية «تسونامي» أسعار

تناولت وسائل الإعلام المحلية المختلفة، خبر تخصيص المؤتمر الوطني العام لجلسته التي انعقدت صباح يوم الثلاثاء الموافق 6 نوفمبر 2012، لتعديل علاوة العائلة والسكن للمواطنين الليبيين، والموافقة عليه وإحالته إلى اللجنة القانونية، لإعداد مشروع قانون بالخصوص وعرضه على المؤتمر في مدة لا تتجاوز الشهر.

ورغم اني أرى في هذا التعديل خطوة إيجابية بعد أن بلغ الاحتقان في الشارع الليبي مبلغه، بسبب تدني المرتبات والأجور باعتبارها قضية اجتماعية هامة وكذلك قضية اقتصادية أهم، فرفع مستوى معيشة المواطن، يجب أن يكون غاية منشودة في أي برنامج اقتصادي حكومي، إلا أنني اتساءل والكثيرين مثلي، هل سيرفع هذا التعديل من مستوى معيشة المواطن الليبي؟.. إن زيادة المرتبات والأجور والعلاوات المختلفة، لا بد أن تكون في إطار سياسة متكاملة للمرتبات والأجور، قائمة على أسس علمية مدروسة، وقد تمّ تناول هذا الموضوع في مقال سابق نشر في العدد (6) من صحيفة مصارف، بعنوان (تحويل الدعم السلمي إلى نقدي) التي يجب أن تأتي في إطار متكامل للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، حتى ينعم المواطن بمستوى معيشي مرتفع، حيث الاهتمام بالبعد التربوي والتعليمي وكذا الاهتمام بالبعد الصحي بالإضافة إلى الاهتمام بالبعد الاقتصادي، ليكون المواطن الليبي على رأس قائمة مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1990، أما اختزال الموضوع في زيادة المرتبات والعلاوات، واقتراض المؤتمر ان اصلاح الاختلالات الهيكلية العميقة التي يعاني منها الاقتصاد الليبي ستتجلى بمجرد زيادة العلاوات، فيه خلط شديد بينها وبين رفع مستوى معيشة المواطن، فلنكي يتحقق رفع مستوى المعيشة فان الامر يستدعي رفعا دوريا ومستمرًا للمرتبات بقدر ارتفاع الاسعار، ولكن من اين رفع المرتبات للتعويض عن ارتفاعات الاسعار؟.. هذا الأمر منوط باحتواء كل المتغيرات الاقتصادية ضمن خطة او برنامج متكامل، يضمن تناول كل المتغيرات ويعمل على المواءمة بين اهدافها، وعلى قدرة الدولة على رؤية الواقع واستشفاف المستقبل، ودون ذلك، فان زيادة المرتبات والعلاوات سينتج عنها فوضى سعرية، تستفيد منها فئة من المجتمع وتتضرر منها فئات أخرى وذلك من خلال التهام التضخم للزيادات التي تطرأ على المرتبات والعلاوات، فنضطر لمعاودة المطالبة بالزيادة لتلبية حاجياتنا، وهكذا نجد انفسنا بين مطرقة الحاجيات وسندان التضخم، لذلك فيامؤتمرا الوطني حذار من سياسات توقعنا في تسونامي اسعارتفرقتنا أمامه المتلاطمة..



إعلان عن عطاء

يعتزم مصرف ليبيا المركزي طرح عطاء لتنفيذ مخزن لتخزين المعدات والأجهزة والآثاث المسنعمل بقطعة الأرض بمنطقة الهضبة.. وفق الشروط التالية :

- 1.. يمكن سحب كراسة العطاء مقابل مبلغ مالي قدره 1000 دل.. ألف دينار ليبي لا ترجع..
- 2.. يتم البدء بسحب كراسة الطعاء ابتداء من يوم الأربعاء الموافق 2012-12-5 حتى يوم الاثنين 2012-12-31.
- 3.. يرفق بالعطاء تأمين ابتدائي قيمته 10.000 دل عشرة آلاف دينار ليبي .. ترجع لمن لا يرسو عليه العطاء.
- 4.. آخر موعد لتقديم العطاء يوم الخميس الموافق 2013-1-24.
- 5.. يتم سحب كراسة العطاء من مقر المصرف الرئيسي بطنابلس.

